

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني .

وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي ، ناجي الزعبي ، محمد البيرودي ، محمد إرشيدات .

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٠٤٠

الممـيزـة :

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية .

وكيلها المحامي مهند غالب بني هاني .

الممـيزـة ضده :

محمد جروح فالح المساعدة .

وكيله المحامي مروان بطاينة .

lawpedia.jo

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر

عن محكمة استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٥/١٢٩٧١) تاريخ ٢٠١٦/١/٥

المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق

إربد في الدعوى رقم (٢٠١٤/١٧٩٣) تاريخ ٢٠١٥/٧/٨ القاضي : (بإلزام

المدعى عليها بدفع مبلغ (١٢٤٧٠,٢٧٩) ديناراً للمدعي مع تضمينها الرسوم

والمصاريف ومبلغ (٦٢٤) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ

المطالبة الواقع في ٢٠١٤/١٢/١٧ وحتى السداد التام) وتضمن المستأنفة الرسوم

والمصاريف عن مرحلة الاستئناف ومبلغ (٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة

وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :

- أخطأت المحكمة عندما قررت أن نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار للعاملين في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لسنة ٢٠٠٣ يشمل المدعي عن الفترة التي عملها بها بالمياومة .

* _____ هذا السبب طلب وكيل الممينة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

* بتاريخ _____ خ ٢٠١٦/٢/٢٨ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وتصديق القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة _____ نجد إن المدعي محمد جروح فالح المساعدة كان بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧ قد أقام الدعوى البدائية الحقوقية رقم (٢٠١٤/١٧٩٣) لدى محكمة بداية حقوق الإربد ضد المدعي عليها جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية للمطالبة بفروق مكافأة نهاية الخدمة وفروق الادخار، ومؤسساً دعواه على الوقائع التالية :

١- عيّن المدعي لدى المدعي عليها (الجامعة) بوظيفة عامل صيانة مؤقت في دائرة التشغيل والصيانة بأجره يومية اعتباراً من ١٩٨٧/٩/٢٩م ثم تم تحويل تعيينه من الأجور اليومية إلى موظف مصنف بالراتب المقطوع اعتباراً من ١٩٩٣/٨/١٨ حيث تم تغيير مسماه الوظيفي إلى فني دهان وطراشة واستمر بعمله إلى أن تقدم باستقالته وقبولها اعتباراً من ٢٠١٤/٩/٣٠ .

٢- المدعي خاضع للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في الجامعة - المدعى عليها- بما في ذلك نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي الجامعة رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٣.

٣- بلغت مدة خدمة المدعي في الجامعة الخاضعة لنظام المكافأة والتعويض (٢٧) عاماً و(١) يوم.

٤- كان آخر راتب إجمالي خاضع للضمان الاجتماعي مبالغ مقدارها (٤٦٠,٤٤٤) ديناراً (ستمئة وأربعة وأربعون ديناراً و٦٠ فلساً) .

٥- تنص المادة (٣) من نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار على :
(تسري أحكام هذا النظام على العامل في الجامعة اعتباراً من تاريخ تعيينه فيها وعلى المعين بعقد إذا نصت شروط عقد تعيينه على سريان أي من أحكام هذا النظام عليه).

٦- حدد نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار النافذ لدى المدعى عليها (الجامعة) الأساس التي تحسب عليها المكافأة حيث تنص المادة (٤/١) على :

(يستحق العامل عند تركه الخدمة نهائياً مكافأة عن خدمته تحسب على أساس الراتب الذي تقاضاه عن الشهر الأخير من خدمته وفق الأسس التالية (١) - على أساس الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي اعتباراً من تاريخ شمول العاملين في الجامعة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي وحتى إكمال العامل سن الخامسة والستين من عمره).

٧- استحق للمدعي في ذمة الجهة المدعى عليها (الجامعة) مكافأة نهاية خدمة عن كامل مدة عمله لديها على أساس التفرغ الكامل وذلك سناً للمادة (٥/١) من نظام المكافأة والتعويض التي تنص على:

(تدفع المكافأة للعامل على النحو المبين أدناه ولهذه الغاية تحسب أجزاء السنة على أساس نسبتها إلى السنة الكاملة).

١. راتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الأولى.

٢. وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الثانية.

٣. وراتب شهرين عن كل من سنوات الخدمة الخمس الثالثة.

٤. وراتب ثلاثة أشهر عن سنوات الخدمة التي تلي ذلك.

وبعملية حسابية يكون مجموع ما يستحقه المدعي من الجهة المدعى عليها بدل مكافأة نهاية الخدمة عن كامل خدمته أي من تاريخ تعيينه ولغاية تاريخ قبول استقالته على النحو التالي :

$٦٤٤,٤٦ \times ١ \times ٥ = ٣٢٢٢,٣٠٠$ ديناراً المكافأة عن فئة الخمس سنوات الأولى.

$٦٤٤,٤٦ \times ١,٥ \times ٥ = ٤٨٣٣,٤٥٠$ ديناراً المكافأة عن فئة الخمس سنوات الثانية.

$٦٤٤,٤٦ \times ٢ \times ٥ = ٦٤٤٤,٦٠٠$ ديناراً المكافأة عن فئة الخمس سنوات الثالثة.

$٦٤٤,٤٦ \times ٣ \times ١٢ = ٢٣٢٠٠,٥٦٠$ دينار المكافأة عن الاتني عشر سنة من الفئة

الرابعة.

$٦٤٤,٤٦ \times ٣ \times ١/٣٦٥ = ٥,٢٩٦$ دينار المكافأة عن فترة (١) يوم من الفئة

الرابعة.

فيكون مجموع ما دفعته المدعي عليها للمدعي مبلغاً وقدره

$(٣٢٢٢,٣٠٠ + ٤٨٣٣,٤٥٠ + ٦٤٤٤,٦٠٠ + ٢٣٢٠٠,٥٦٠ + ٥,٢٩٦ =$

$٣٧٧٠٦,٢٠٦$ دنائير (سبعة وثلاثون ألفاً وسبعمئة وستة دنائير و٢٠٦ فلوس) عن

كامل خدمة المدعي من يوم تعيينه بالأجور اليومية وحتى تاريخ استقالته من العمل في

الجامعة.

٨- المدعي عليها خالفت المادة (٣) من نظام مكافأة نهاية الخدمة حيث قامت باستثناء

مدة خدمته بالأجور اليومية ودفعت له المكافأة من تاريخ تحويل تعيينه إلى موظف

مصنف بالمقطوع في ١٨/٨/١٩٩٣ ولغاية تاريخ استقالته في ٣٠/٩/٢٠١٤ والبالغ

مدتها (٢١) سنة و(١) شهر و(١٢) يوماً حيث قامت بحساب المكافأة كما يلي :

الاولى. $3222,300 = 5 \times 1 \times 644,46$ ديناراً المكافأة عن فئة الخمس سنوات الأولى.
 الثانية. $4833,450 = 5 \times 1,5 \times 644,46$ ديناراً المكافأة عن فئة الخمس سنوات

الثالثة. $6444,600 = 5 \times 2 \times 644,46$ ديناراً المكافأة عن فئة الخمس سنوات الثالثة.
 الرابعة. $11600,280 = 6 \times 3 \times 644,46$ دينار المكافأة عن ستة سنوات من الفئة

الرابعة. $161,115 = 12/1 \times 3 \times 644,46$ ديناراً المكافأة عن شهر من الفئة الرابعة.
 الرابعة. $63,560 = 365/12 \times 3 \times 644,46$ ديناراً المكافأة عن فترة 12 يوماً من الفئة

فيكون مجموع ما دفعته المدعى عليها (الجامعة) للمدعي مبلغاً وقدره
 $(3222,300 + 4833,450 + 6444,600 + 11600,280 + 161,115)$
 $26325,305 = 63,560 +$ ديناراً (ستة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وخمسة وعشرون
 ديناراً و ٣٠٥ فلس).

٩- المدعى عليها (الجامعة) خالفت نظام المكافأة والتعويض ودفعت له مكافأة نهاية
 الخدمة منقوصة حيث لم تحسب فترة عمل المدعي بالأجور اليومية أي من تاريخ تعيينه
 في الجامعة في ١٩٨٧/٩/٢٩ ولغاية تحويله لموظف مصنف بالمقطوع اعتباراً من
 ١٩٩٣/٨/١٨ والتي تبلغ مدتها (٥) سنوات و(١٠) أشهر و(١٩) يوماً من سنوات
 الخدمة الخاضعة لنظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار للعاملين في جامعة العلوم
 والتكنولوجيا الأردنية.

١٠- وبعملية حسابية يستحق المدعي مكافأة وهي الفرق بين ما يستحقه عن كامل
 خدمته على أساس التفرغ الكامل وبين ما تم صرفه له فعلاً وبدون حساب خدمة
 المدعي بالأجور اليومية $(37706,206 - 26325,305 = 11380,901)$ ديناراً
 أحد عشر ألفاً وثلاثمائة وثمانون ديناراً و ٩٠١ فلس) وهو المبلغ المستحق من مكافأة
 نهاية الخدمة عن خدمة المدعي بالأجور اليومية.

١١- كذلك خالفت المدعى عليها الجامعة المادة (٩/ب) من نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار للعاملين في الجامعة والتي تنص على :

(يقتطع لحساب الصندوق ٥% من الراتب الأساسي الشهري للعامل وتساهم الجامعة في الحساب بضعف هذه النسبة)، وحيث إن راتب المدعى الشهري في هذه الفترة هو مجموع أجوره اليومية وبما أن أجرته اليومية كانت (٣,٥٠٠) دينار وبعملية حسابية يكون مجموع راتبه الأساسي الشهري هو (٣٠ × ٣,٥٠٠ يوماً = ١٠٥ دنانير) شهرياً وحيث إن المدعى عليها (الجامعة) لم تكن تقطع النسبة المقررة بالنظام وهي ٥% من راتب المدعى الشهري فيتوجب عليها دفع النسبة المقررة عليها بالنظام وهي ١٠% من مجموع راتبه الشهري.

وبعملية حسابية فإنه يجب على المدعى عليها (الجامعة) حساب الادخار للمدعى حسب المعادلة التالية وهي (مجموع الراتب الشهري × مدة خدمته بالأجور اليومية المبينة سابقاً والتي تساوي بالأشهر ٧١ شهراً × نسبة الادخار المقررة بالنظام وهي ١٠%) أي كما يلي (١٠٥ × ٧١ × ١٠% = ٧٤٥,٥٠٠) ديناراً مجموع ما يستحق للمدعى من مساهمة المدعى عليها (الجامعة) من الادخار عن فترة عمله بالأجور اليومية.

١٢- وبعملية حسابية فيكون ما يستحقه المدعى من فرق مكافأة نهاية الخدمة وفرق الادخار هو (١١٣٨٠,٩٠١ + ٧٤٥,٥٠٠ = ١٢١٢٦,٤٠١ ديناراً) (اثنا عشر ألفاً ومئة وستة وعشرون ديناراً و٤٠١ فلس).

١٣- طالب المدعى المدعى عليها (الجامعة) بأن تدفع له مكافأة نهاية الخدمة والادخار عن كامل خدمته سنداً لنصوص نظام المكافأة والتعويض إلا أنها ممتنعة عن ذلك دون وجه حق.

١٤- المدعى على استعداد لدفع فرق الرسم حال طلب المحكمة

وطلبت بالنتيجة الحكم له حسب طلباتها مع الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية .

بعد مباشرة محكمة الدرجة الأولى بالمحاكمة أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/٧/٨ قرارها المتضمن إلزام المدعى عليها بمبلغ (١٢٤٧٠,٢٧٩) ديناراً والرسوم والأتعاب والفائدة .

لم ترتضِ المدعى عليها جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية بهذا القرار فطعت فيه استئنافاً .

بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ أصدرت قرارها رقم (٢٠١٥/١٢٩٧١) قضت فيه برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

لم تقبل المدعى عليها بهذا القرار فطعت فيه لدى محكمة التمييز .

ثم قدم وكيل المدعى لائحة جوابية .

وعن سبب الطعن من ومؤداه
تخطئة محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها عندما قررت أن نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار للعاملين في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لسنة ٢٠٠٣ يشمل المدعى عن الفترة التي عمل بها بالمياومة .

في ذلك نجد إنه يستفاد من نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار للعاملين في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية وتعديلاته رقم (١٦٩) لسنة ٢٠٠٣ قد عرفت أن العامل هو عضو الهيئة التدريسية أو الموظف المصنف ممن هم في خدمة الجامعة على أساس التفرغ الكامل .

كما أن المادة (٣) من النظام ذاته تنص على أنه تسري أحكام هذا النظام على العامل في الجامعة اعتباراً من تاريخ تعيينه فيها وعلى المعين بعقد إذا نصت شروط عقد تعيينه على سريان أي من أحكام هذا النظام عليه .

ونصت المادة (٤) من النظام ذاته تضمنت على المكافأة :

أ- يستحق العامل المعين في الجامعة قبل تاريخ ٢٠١٣/١/١ عند تركه الخدمة نهائياً مكافأة عن خدمته تحسب على أساس الراتب الذي تقاضاه عن الشهر الأخير عن خدمته وفق الأسس التالية :

١- على أساس الراتب الأساسي عن المدة السابقة لتاريخ شمول العاملين في الجامعة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي ومدة خدمته بعد إكمال العامل سن الخامسة والستين من عمره .

٢- على أساس الراتب الأساسي عن المدة السابقة لتاريخ شمول العاملين في الجامعة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي ومدة خدمته بعد إكمال العامل سن الخامسة والستين من عمره .

٣- لا تسري أحكام البندين ٢+١ من هذه المادة على العامل الذي انتهت خدمته من الجامعة قبل ١٩٩٧/٩/١ .

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من المادة (٥) من هذا النظام يستحق العامل المعين في الجامعة اعتباراً من ٢٠١٣/١/١ مكافأة نهائية خدمة تصرف في نهاية كل سنة وفق الأسس التالية :

١- على أساس الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي من تاريخ تعيينه وحتى إكمال الخامسة والستين من عمره .

٢- على أساس الراتب الأساسي عن مدة خدمته بعد إكماله الخامسة والستين من عمره .

ج- يفقد العامل حقه من المكافأة نهائياً في أي من الحالات التالية :

- ١- إذا اثبت عليه بحكم قضائي من محكمة أردنية مختصة أنه ارتكب جريمة الخيانة العظمى أو قام بأعمال بالتجسس لحساب دولة أجنبية أو أي جريمة جنائية أخرى مثلة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي.
- ٢- إذا صدر عليه حكم قطعي من محكمة أردنية مختصة بالحبس لجريمة اختلاس أموال الدولة أو أموال الجامعة أو سرقتها أو لجريمة التزوير في الوثائق الرسمية.
- ٣- إذا ورد نص في أي نظام معمول به في الجامعة يقضي بحرمانه من هذه المكافأة.

ونصت المادة الخامسة من النظام ذاته على أنه :

- أ- تدفع المكافأة للعامل على النحو المبين أدناه ولهذه الغاية تحسب أجزاء السنة على أساس نسبتها إلى السنة الكاملة:
 - ١- راتب شهر واحد عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الأولى.
 - ٢- راتب شهر ونصف الشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الثانية.
 - ٣- راتب شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الثالثة.

ب- للعامل حق الحصول على نسبة من المكافأة التي يستحقها على أن لا تقل خدمته في الجامعة عن عشر سنوات وأن لا تزيد هذه النسبة على ٥٠% ولمرة واحدة وتحدد هذه النسبة وكيفية صرفها وسائر الأمور المتعلقة بها بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

ج- يتم صرف المكافأة المستحقة للعامل عند انتهاء خدمته في الجامعة بعد تنزيل ما دفع على حسابها بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة .

ب- يقطع لحساب الصندوق (٥%) من الراتب الأساسي الشهري للعامل وتساهم الجامعة في الحساب بضعف هذه النسبة.

وحيث إن الثابت في ملف الدعوى والبيانات المقدمة بها أن عمل المدعي قد انتهى بشكل طبيعي ولم ينه عمله لأسباب أمنية أو بمناسبة ما ورد بالفقرة (ج) من المادة (٤) كما أن المدعي استمر في عمله دون انقطاع منذ أن تم تعيينه عامل بالمياومة حتى تقديمه استقالته وقد أقرت الجامعة صراحة وبكل وضوح لا لبس فيه بأن خدمة المدعي هي خدمة واحدة متصلة تقوم على أساس التفرغ الكامل ولا يوجد فيها فواصل أو انقطاع أو تغيير من شأنه أن تحرمه من الشمول بنظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار في جامعة العلوم والتكنولوجيا .

وعليه فإن المدعي يستحق المكافأة عن فترة عمله التي عمل بها عامل مياومة .

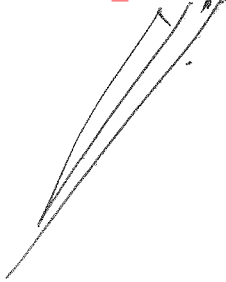
وحيث إن محكمة الموضوع عند احتسابها مكافأة نهاية الخدمة والادخار قد طبقت نصوص نظام المكافأة النافذ تطبيقاً سليماً بدون شائبة أو خطأ في التطبيق لنصوص النظام وجاء تطبيقها وفق ما استقرت عليها الاجتهادات القضائية لمحكمة التمييز مما يتعين معه رد سبب الطعن .

هذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة

الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ١٦/٦/٢٠١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو



نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقق

ب . ع

